



بتاريخ: 23 أبريل 2019

دورية عدد: 15 س / ر ن ع

إلى

السادة الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف
السادة وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية
السادة قضاة النيابة العامة بجميع محاكم المملكة

الموضوع: إطلاق المرحلة الثانية للحملة الوطنية لتسجيل الأطفال غير المسجلين في
الحالة المدنية برسم سنة 2019.

سلام تام بوجود مولانا الامام

وبعد،

تأسيسا على الدورية الموجهة إليكم تحت رقم 16 س / ر ن ع وتاريخ 14 مارس
2018 والرامية إلى الانخراط في الحملة الوطنية لتسجيل الأطفال غير المسجلين في سجلات
الحالة المدنية برسم سنة 2018، والتي عرفت تسجيل نتائج جد إيجابية وذلك بفضل
تكاتف جهود كافة القطاعات المعنية.

وتفعيلا لمقتضيات القانون رقم 37.99 المتعلقة بالحالة المدنية والذي يقوم على
تسجيل وترسيم الوقائع المدنية الأساسية للأفراد وفق الغاية التي توخاها المشرع.
وفي إطار تعزيز حماية حقوق الطفل وخاصة الحق في الهوية الذي يأتي في أولوية
الحقوق المكفولة للطفل وفق دستور المملكة والمواثيق الدولية والتشريع الوطني.
يشرفني أن أحيطكم علما أنه قد تم تحديد تاريخ 29 أبريل 2019 لإطلاق المرحلة
الثانية للحملة الوطنية لتسجيل الأطفال غير المسجلين برسم سنة 2019.

ومن أجل ذلك فإنني أدعوكم إلى الانخراط في هذه الحملة طالبا منكم العمل على:
✓ تعيين من يتولى المشاركة والتنسيق في الحملة مع موافاتي باسم النائب أو النواب
المكلفين بذلك.

✓ عقد لقاءات تنسيقه مع ممثلي القطاعات الحكومية المعنية –وزارة الداخلية ووزارة
الشؤون الخارجية والتعاون الدولي – وكذا ممثلي مؤسسات الرعاية الاجتماعية المهمة
بالطفولة سواء منها التابعة للدولة أو للجماعات المحلية أو الهيئات والمنظمات
والجمعيات.

✓ تفعيل مقتضيات قانون الحالة المدنية فيما يرمي إليه من إلزامية خضوع جميع المواطنين لنظام الحالة المدنية لتحقيق تعميم شامل للتسجيل بالحالة المدنية، وحماية لحقوق الأطفال وتمكينهم من حقهم في الهوية بما يضمن حقوقهم في التعليم والصحة والسلامة النفسية والجسدية.

✓ استصدار أحكام تصريحية بتسجيل الأطفال في سجلات الحالة المدنية مع ضمان السرعة والمردودية.

✓ معالجة الطلبات المعروضة وفق مقاربة تراعي المرونة والتيسير.

✓ السهر على تتبع تنفيذ الأحكام التصريحية لدى الجهات المعنية.

✓ إشعار رئاسة النيابة العامة بالتدابير والإجراءات المتعلقة بهذه الحملة الوطنية الثانية وكذا الصعوبات التي قد تواجهونها.

✓ موافاة رئاسة النيابة العامة بإحصائيات حول عدد القضايا المسجلة والمحكومة في إطار هذه الحملة الوطنية في نهاية كل ثلاثة أشهر.

والسلام.